

المنهج في العمل الثوري

صخر حبش (أبو نزار)

المنهج في العمل الثوري

الحديث عن المنهج وعن الثورة، يقتضي وجود لغة مشتركة بين جميع الناس في الثورة الفلسطينية بشكل عام، وبين الاعضاء داخل التنظيمات الفلسطينية بشكل خاص. وهذا يتطلب ان تكون الكلمات، التي تستخدم للتعبير عن معان ومفاهيم محددة، تحمل دائماً نفس المعنى في أذهان قائلها وسامعيها. لذلك يتوجب علينا منذ البداية ان نحدد ماذا نعني بكلمة المنهج؟ وماذا نعني بكلمة الثورة؟ وحتى نحقق مزيداً من التفاعل، فسنسجل هنا المعنى المحدد والجماعي لهذه الكلمات..

فماذا نعني بالمنهج؟

المنهج = الطريق

= الاسلوب الذي يحدد مسار العمل الثوري.

= الهدف.

= المسلك.

= المبادئ.

= البرنامج.

= خطة العمل.

من الواضح ان جميع هذه التعريفات لكلمة المنهج لا تعني نفس الشيء، اذن فمفهوم المنهج في اذهاننا مختلف.. وهذا يؤدي الى الخلل في استخدامنا للكلمة في كثير من الحالات. واذا كانت كلمة المنهج تحمل هذا الغموض وتعدد المفاهيم، فهل كلمة الثورة تحمل ذلك ايضاً. هل هناك خلاف في معنى الثورة؟ وهل يجوز للعاملين في ثورة واحدة، كالثورة الفلسطينية، ان يكون مفهومهم لكلمة الثورة، مختلفاً ام يجب ان يكون مفهومها واحداً. لذلك نسأل ماذا نعني بالثورة.

الثورة = التغيير.

= التغيير الجذري للواقع الفاسد.

= التغيير من الاسوأ الى الافضل.

= اداة التغيير من الاسوأ الى الافضل.

= التغيير الجذري للواقع الفاسد باسلوب ثوري.

= تغيير المفاهيم والقيم لتغيير نتائجها على الارض وعلى الانسان.

من الواضح اننا جميعاً نستخدم كلمة تغيير للتعبير عن مفهوم الثورة. وهذا التغيير هو للواقع الذي يصفه البعض بأنه واقع فاسد. اذن يمكن الاتفاق مبدئياً على ان الثورة هي التغيير الجذري للواقع الفاسد بالاسلوب الثوري.

فاذا افترضنا ان الواقع الفاسد الآن، وان هذا الواقع في لحظة سكون، فما هي طبيعة القوى المتصارعة والمتناقضة ضمن هذا الواقع، وهل كل القوى داخل هذا الواقع تعترف بأنه فاسد؟ أليس هناك قوى ترى ان الواقع ليس فاسداً بل جيداً ويجب المحافظة عليه، ماذا نسمي هذه القوى؟

- انها قوى محافظة

ولكن أليس هنالك قوى أخرى لا ترى ان الواقع فاسدا وانما تراه سيئاً. وانه ليس بحاجة لتغيير جذري، وانما لمجرد اصلاحات يتحول بعدها الى واقع مزدهر؟ فماذا نسمي هذه القوى؟

- انها قوى إصلاحية

- لدينا الآن قوى اصلاحية - قوى محافظة

في نفس الوقت، هنالك قوى أخرى كانت في الماضي تنعم بالسيطرة والازدهار ثم خسرت مواقعها عبر التطوري التاريخي. وان هذه القوى ترى ان من مصلحتها العودة بالواقع الى الخلف لتحسين موقعها. وهذه القوى نسميها قوى رجعية.

اذن في اية معادلة للصراع في أي واقعة، نجد بكل بساطة ان هنالك ثلاثة قوى واضحة، الاولى تحاول تثبيت الواقع على حاله، والثانية تريد مجرد اصلاحه، والثالثة تريد العودة بالواقع الى الخلف. وفي غياب اية قوى تسعى لتغيير الواقع تغييراً جذرياً، يصبح ما يحدد مسار التغيير بالنسبة لهذا الواقع هو الفرق بين قوة الاصلاحيين وقوة الرجعيين، وفي اللحظة التي يتحرك فيها الواقع لصالح القوى الاصلاحية، تصبح القوى المحافظة متحالفة مع القوى الرجعية وتنشأ قوى رجعية جديدة وتتحول بعض القوى الاصلاحية الى قوى محافظة جديدة ويستمر بعضها كقوى اصلاحية جديدة.

ويحدث العكس اذا تفوقت القوى الرجعية على الاصلاحية، حيث يتحرك الواقع لصالح القوى الرجعية، مما يحول القوى المحافظة الى قوى اصلاحية جديدة في الوقت الذي تتحول فيه بعض القوى الرجعية الى قوى محافظة وبعضها يستمر كقوى رجعية جديدة.

ان عملية الصراع بين القوى الرجعية من جهة والقوى الاصلاحية من جهة أخرى، ومحاولة القوى المحافظة تثبيت الواقع، تظل في اخذ ورد ضمن حالة الرتابة التاريخية، التي تغيب عنها الاحداث العظيمة، التي تحدث المنعطقات التاريخية، والتي تقتضي ان تولد من رحم الواقع الفاسد قوى ثورية تسعى لتغييره جذرياً لصالح الجماهير. فالقوى الاصلاحية والرجعية والمحافظة تسعى دائماً للمحافظة على مصالحها الشخصية مصالح الفئة او الطبقة المستغلة للجماهير. اما القوى الثورية فانها ترى ان الواقع فاسد، لان الجماهير فيه مستغلة ومضطهدة وممزقة الصفوف ومغلوبة على امرها. ولهذا فانها تناضل لتحرير الجماهير من الاستغلال ولتحقيق تقدم الجماهير ووحدتها ورص صفوفها لتأمين العدالة والديمقراطية الشعبية تحت سلطة الجماهير.

كيف تصبح المعادلة اذا ولدت القوى الثورية؟

في كثير من الاحيان تستعين القوى الرجعية والمحافظة بقوى خارجية استعمارية لحماية مصالحها، مما يجعل معادلة الصراع اكثر تعقيداً، وتصبح الثورة الشعبية الديمقراطية ثورة في مرحلة التحرير الوطني الديمقراطي.

وهناك حالات يكون فيها الاستغلال والاضطهاد والظلم وفساد الواقع بشكل عام ناجماً عن وقوع البلاد

بأسرها تحت ربة الاستعمار، والذي يؤكد سيطرته عبر الاحتلال المباشر مستخدماً قواته العسكرية، مستخدماً سياسة التجزئة وتكريس التخلف والتبعية، كما هو الحال الذي عاشت ولا تزال فيه منطقتنا العربية بشكل عام وفلسطين بشكل خاص. مما يعطي الأولوية في الصراع للقضية الوطنية ويغلب على الثورة طابع مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي.

مما تقدم نستطيع ان نحدد مفهوم الثورة في جميع حالاتها على الشكل التالي :

الثورة هي العمل الواعي الجاد لاحداث التغيير الجذري الشامل للواقع الفاسد، تقوم به حركة ثورية مستخدمة اسلوباً ثورياً لخلق واقع جديد منشود.

اذا كان ما تقدم هو مفهومنا الموحد لكلمة الثورة، فماذا نعني بالمنهج؟ وما هو مفهومنا الموحد لكلمة منهج؟..

في اللغة العربية كلمات مشتقة من فعل (نهج) هي :

- النهج.
- المنهاج.
- المنهج.

وكل كلمة من هذه الكلمات لها معنى خاصاً، فالنهج شيء والمنهاج شيء آخر وكذلك المنهج.

عندما نقول المنهاج الثوري، فاننا نعني به البرنامج الثوري للحركة الثورية. وهذا البرنامج ينبغي تطبيقه اتباع طريقة او اسلوب ثوري للنضال، وهو ما يعبر به عادة بالنهج الثوري. فالمناضل الثوري لتحقيق منهاجه، لا بد ان يسلك نهجاً ثورياً. ولكي تتطابق مسيرة النهج على الخط، التي يشملها البرنامج، أي المنهاج، لا بد من اداة قياس تحدد دائماً مدى التطابق بين المنهاج والنهج، وتحدد أي خروج عن الخط او انحراف اداة القياس، هذه التي هي المنهج، ولذلك يمكن ان نتفق جميعاً على ان المنهج يعني..

الدليل المرجعي او اداة القياس، التي تمنع حدوث الانحراف عن الخط الثوري الصحيح، والتي تستطيع ان تكشف عن وجود أي انحراف وتحديد كميته واتجاهه وتملك القدرة على فرض التصحيح اللازم لكي توجه المسيرة نحو الهدف المنشود.

ان توجه المسيرة نحو الهدف المنشود يظل محكوماً بمجموعة من القوانين العامة، ولقد اكدت جميع الظواهر الثورية ان هذه القوانين تشكل العلاقة الجوهرية الثانية من كافة الحركات الثورية. فما من حركة ثورية تقف في صراعها ضد المحافظين لانهم يستغلون الجماهير لتحقيق مصلحتهم الخاصة، وهم ضد الاصلاحيين الذين يحاولون رشوة الجماهير باصلاحات ثأنية من اجل المزيد من تحقيق مصالحهم الذاتية، وهم ضد الرجعيين الذين يحاولون ان يعيدوا عجلة التاريخ الى الوراء، وهم قبل كل شيء المدافعون الاولين عن قضية الوطن، وهم رأس الرمح المتوهج ضد أي احتلال او سيطرة للقوى الاستعمارية. هذه الطليعة الثورية تتميز اول ما تتميز بأنها الأكثر وعياً والأكثر اخلاصاً والأكثر استعداداً للتضحية. هنالك قناعتين يجب ان تتوفر في الانسان الطليعي، وهما الايمان المطلق بحتمية النصر، والاستعداد الدائم للتضحية. فالتأثر الطليعي لا يمارس مهمته كهوا ولا كمغامر، وانما كمسؤول يتحمل

مهمة تاريخية، يسير بخطوات سديدة واضحة تعيد بناء الواقع الجديد المنشود على انقاض الواقع الفاسد خطوة اثر خطوة دون كلل او ملل، ولا استسلام للتعب في منتصف الطريق. فهو يؤمن ايمانا حتميا بالنصر، وتحقيق هذا النصر للجماهير قد يستدعي في اية لحظة ان يقدم الثائر حياته وكل ما يملك من اجل تحقيقه. الثائر الطليعي دائم الاستعداد للتضحية بمصلحته الخاصة من اجل المصلحة العامة، بالروح من اجل الوطن. ومن هنا فان القانون هو:

لا حركة ثورية بدون طليعة ثورية. وان اولى مهام هذه الطليعة الثورية هي التعرف على الواقع الفاسد المنوي تغييره جذريا وتحديد سمات المنشود، وتحديد الاسلوب الملائم للانتقال من الواقع الفاسد الى الواقع المنشود. وهنا تكمن اهمية المنهج الثوري الذي تستخدمه الطليعة الثورية لمعرفة الواقع. ان المنهج الثوري في المعرفة. والسؤال هو ماذا نعني بالمعرفة؟ أي نوع من المعرفة يجب ان يكتسبها الثائر؟ هنالك معرفة يكتسبها الثائر عبر استخدامه لحواسه. وهذه هي أبسط انواع المعرفة المكتسبة عبر الاحساس ولكن، هل حواسنا قادرة على تزويدنا بالمعرفة الحقيقية للواقع؟ هل المعرفة الحسية تشكل انعكاسا حقيقيا للواقع الموضوعي؟. الجواب طبعاً لا.. لان هنالك درجة من المعرفة أرقى ولا تستطيع اكتسابها عبر قنوات الحواس الخمس.

هذه المعرفة تكتسب عبر تفاعل المعرفة الحسية مع العقل، مما يستدعي تشكيل مفاهيم جديدة للأشياء عبر حالة الادراك، الذي هو نتاج المعرفة العقلية، والى جانب المعرفة الحسية والمعرفة العقلانية هنالك نوع ثالث من المعرفة يدعي الكثيرون انها ارقى انواع المعرفة، وهي المعرفة العقلانية. أي الحصول على المعرفة تجاوزا للادراك والاحساس عبر وصول جوهر الأشياء الى العقل مباشرة. وهو ما يسمى بالحدس. وقد يستعين من يؤمنون بهذا النوع من المعرفة بالمنجمين والبصارات وغيرهم من محترفي الدجل، الذين وان صدقوا، فان معرفتهم ليس بينها وبين الحقيقة أي جامع.

ان وجود الطليعة الثورية كشرط من شروط ميلاد الحركة الثورية انسجاما مع القانون العام الاول، يقتضي من هذه الطليعة ان تمتلك منهجا ثوريا في المعرفة، بحيث تستطيع عبر رؤية ثاقبة ان تتعرف بشكل حقيقي على الواقع الذي تنوي تغييره جذريا. وللمعرفة الثورية شروط تتطلبها، وغياب هذه الشروط يدل على غياب النهج الثوري في المعرفة.. وهذه الشروط هي:

1. الشمولية

وهذا الشرط يتطلب من الطليعة الثورية ان تتعرف على الواقع من جميع جوانبه، فتحدد طبيعة التناقض القائم فيه بين الاطراف المختلفة، التي يمكن ان تنقسم الى طرفين اساسيين.. جبهة الثورة واصدقائها، وجبهة القوى المعادية للثورة. ان تحديد اطراف التناقض واهداف كل طرف يحدد بصورة صحيحة جوهر التناقض ومظاهره، كما يحدد ساحة الصراع الاساسية، التي يحسم فيها التناقض لصالح قوى الثورة.

2. التطور

ان وعي الطليعة لطبيعة التناقض واطرافه وجوهره ومظاهره في لحظة زمنية محددة، لا تنفي ضرورة ان تنفذ الطليعة الى جوهر التطور العقلي لعملية الصراع، بحيث تكون قادرة على رؤية الواقع، ليس في حالته الساكنة (الاستاتيكية)، وانما في حالته المتحركة (الديناميكية). وما يتطلب ذلك من تغير في المواقف والقوى واعادة اصطفاها ضمن التطور الناتج عن ممارسة العمل الثوري لتغيير الواقع الفاسد. وهذا

التطور الذي تتطلبه وحدة وصراع المتناقضات ومنها طبيعة التغيرات النوعية وتحولاتها.

وهذا قانون اساسي في التطور الذي يسعى لتغيير الواقع الفاسد تغييرا جذريا. ونذكر جديا كيف ان نوعيتها كطليعة ثورية تؤثر على قطاعات اوسع من الجماهير مما يزيد من درجة الوعي والمعرفة، التي تتضاعف فيها كميات قوى الطليعة الثورية. والمعادلة التي تحكم اثر التحولات النوعية على التغييرات الكمية، ليست معادلة حسابية بسيطة، وانما هي معادلة هندسية حركية. ومن هنا تكون القناعة بحتمية النصر نابعة من رؤية حقيقية لجوهر قوانين التطور.

3. التجارب الانسانية

والشرط الثالث من شروط المعرفة الثورية يتمثل في ان على الطليعة ان تتعلم الكثير من تجارب الشعوب الاخرى، التي خاضت ظروف تغيير الواقع الفاسد، سواء تلك التي استطاعت انجاز عملية التغيير لصالح الجماهير، أو التي فشلت في انجاز هذا التغيير ثم تحديد الاسباب الاساسية للنجاح او الفشل. ان التعليم من خبرات الشعوب لا يعبد فقط طريق النضال، وانما يوفر الكثير من تضحيات الجماهير. والتعليم من تجارب الشعوب حتى يعطي الفائدة القصوى منه، يتطلب شرطا رابعا من شروط المعرفة الثورية وهي شرط الملائمة.

4. الملائمة

وهذا الشرط يفرض على الطليعة الثورية ان تختار من تجارب الشعوب تلك المعارف ذات الطابع العام، والتي يمكن ان تتلائم مع الوضع الخاص للحركة الثورية ولمهمتها التاريخية في التغيير. ان محاولة فرض التجارب الناجحة بخصوصيتها على ظروف لا تتلائم معها، تعرقل المسيرة الثورية وتفقدتها بدل ان تكون عامل مساعد في انجاحها. فالتطبيق الحرفي للتجارب الناجحة دون الاخذ بعين الاعتبار طبيعة جماهيرنا وتقاليدنا وعاداتنا قد تجعل الجماهير تنفر مبتعدة عن الطليعة، بدل ان تشكل الرافد الحقيقي للنضال. ومن هنا فان اهمية المنهج الثوري في لونه، هو انه يختار من التجارب الانسانية ما تتلائم مع واقعه في مرحلته المتطورة وضمن شمولية عامة تؤهل الطليعة الثورية ان تحقق القانون العام الثاني، للثورة وهو لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

ان استنباط الطليعة الثورية يتطلب امتلاكاً للمنهج الثوري في النظرية، بحيث يحدد الثوري، الذي يسعى لاحداث التنفيذ الجذري للواقع الفاسد، ما هي طبيعة هذا الواقع الفاسد.. وما هي طبيعة الواقع الجديد المنشود ومواصفاته، ومن ثم يحدد كيف سيحقق الانتقال من حيث هو الى حيث يريد.. من المنطلق الى الهدف. ان النظرية الثورية لا تقوم على تحديد الهدف ولا على تحديد المنطلق، وانما على تحديد الاسلوب، وبالتالي اذا كان هناك خلل في تحديد المنطلق فان اختيار الاسلوب سيكون ايضا خاطئا.. ولذلك فان صحة النظرية تقوم على اساس انها صحيحة الترابط من المنطلق الى الهدف عبر الاسلوب الصحيح المناسب، فعبر شمولية تحديد الواقع وسير التناقضات فيه يتحدد اسلوب الصحيح. لقد كانت هناك عشرات القوى التي رفعت الشعارات التي هدفها تحرير فلسطين من العدوان الصهيوني. ولكن بعض هذه القوى كان يرى ان الاتصال ببريطانيا يساعد على تحقيق هذا الهدف. بهذه الطريقة أجهض اضراب عام 1936 بسبب نداء الملوك ورؤساء العرب لشعب فلسطين. واليوم نستمع الى بعض الاصوات التي تعتبر ان امريكا هي الصديقة القادرة على مساعدتنا في تحقيق اهدافنا. ان معرفة الجماهير لمن هم اصدقاؤها ومن هم اعداؤها وتحديد لها لطبيعة العلاقة الاستراتيجية التي تربط الكيان الصهيوني

بالامبريالية الامريكية ويعملانها الرجعيين انما هو انتصار للثورة الشعبية المسلحة، التي تستخدم الكفاح المسلح والحرب الشعبية طويلة الامد اسلوبا استراتيجيا وليس تكتيكيا.

ان مفهوم النظرية في العلوم الانسانية يختلف عن مفهومها في العلوم الطبيعية والرياضية. بالنسبة لعالم الرياضة تتكون النظرية من مجموعة من العلاقات المنسقة المؤكدة بين متغيرات كمية محددة، بحيث اذا طبقت على العالم الطبيعي (الفيزيقي) تتحول الى تنبؤات قاطعة بما يحدث اذا سادت ظروف معينة.

فنظرية "فيثاغورس" في الهندسة المستوية مثلا تنص على ان مساحة المربع المنشأ على الوتر في المثلث القائم الزاوية تساوي مجموع مساحة المربعين المنشأين على الضلعين الآخرين.

ان العلاقة بين هذه المساحات تظل قاطعة ومؤكدة سواء كان المثلث مرسوما على الورق او الخشب او الرخام، وسواء كان مرسوما في آسيا او افريقيا او استراليا ما دامت ظروف الهندسة المستوية هي السائدة.

اما في العلوم الانسانية فالنظرية تعني نظاما مرجعيا او مجموعة من التعريفات تحدد العلاقة بين مسميات مستخرجة من مشاهدات فعلية او تأملية.

فالنظرية الثورية، كنظرية تغيير جذري للواقع الفاسد تحدد اول ما تحدد الهدف الذي تسعى اليه. وهو اول التعريفات، التي يجب ان تكون واضحة لانها تشكل الركن الاول من اركان النظرية الثورية.

وبعد ان يتحدد الهدف، فان الوصول اليه يتطلب معرفة واعية محددة للواقع الفاسد المنوي تغييره جذريا. وتحديد هذا الواقع تحديدا شموليا صحيحا يشكل الركن الثاني من اركان النظرية، لانه يحدد المنطلق الذي منه يتم التوجه نحو الهدف.

وتكمن اهمية التحديد السليم للمنطلق بأنه يحدد الاختيار السليم للركن الثالث من اركان النظرية وهو كيف نصل الى الهدف؟. كيف ننطلق من حيث نحن الى حيث نريد؟ وهذا الركن هو الاسلوب.

ان اهمية النظرية الثورية الصحيحة والواضحة، هي انها تمتلك قاعدة متلامسة مع الواقع وليست مجرد احلام معلقة في الهواء او قوانين لا جدال في صحتها، ولكنها ليست في متناول يد الذين سيقاثلون بها، انها ليست في يد الجماهير.

والنظرية الثورية النابعة من ارض الواقع بتحليلها العلمي الصحيح له تحدد وبصورة واضحة ايضا الهدف والطموح والاسلوب، الذي تنتقل من الواقع الذي تسعى لتغييره الى الواقع الذي تطمح اليه.

والوضوح في النظرية الثورية اساس لصحتها. حيث ان الجماهير البسيطة التي بها تتحول النظرية الى واقع، لا تستطيع التعامل مع الالغاز او الخوض في المسيرة الجدية، دونما دليل يرشدها من اين والى اين وكيف؟ وما الذي ينبغي عليها ان تفعله في كل ظرف يحتمل ان يواجهها وكيف ستتصدى لكل مشكلة ستواجهها؟

وتمتلك النظرية الثورية صحتها من خلال تفاعلها مع نتائج تطبيقها ومعطياته. ان التصور بان النظريات الثورية قوالب جامدة يمكن تطبيقها نسخا دونما تأثر بالزمان والمكان هو تصور خاطئ.

وعندما اشرنا للنظرية على انها دليل عمل، فاننا نقصد انها تضع الخطوط الاساسية للممارسة، والتي تتأثر بتغيير المكان والزمان والعوامل التي بتحليلها الاولي، ولدت النظرية. ان التغيير في الواقع مع المسيرة الثورية يتطلب ديناميكية خاصة لتطبيق النظرية على الواقع المحدد ضمن خطها الاساسي.

والانسان هو الاساس في عملية الصراع. فمنه ينطلق الفكر الذي يحدد منطلقه واهدافه واساليبه لتحقيق الاهداف. وتلعب المحاكمة العقلية للانسان دورها بعد الممارسة، حيث ان الواقع التحليلي الذي كان سائدا قبل الممارسة، سيختلف بصورة او بأخرى بعدها. فالممارسة تعطي مردودا ايجابيا في التغيير اذا التزمت بالمفهوم الصحيح للنظرية سواء اكانت النتائج العملية سلبية او ايجابية، حيث انها ستغني النظرية بالنفي او التأكيد لبعض العوامل، التي خضع استنباط النظرية لتحليلها، ولكن الممارسة، على اساس المفهوم الخاطئ للنظرية، تشكل اول مظاهر الخطأ الذي يجب ان يخضع للنقد سواء اكانت نتائجها المنظورة ايجابية او سلبية. ويعتمد استنباط النظرية الثورية اساسا على خط الجماهير. فالجماهير تشكل اهم العوامل التي يعطي تحليل واقعها تحديدا للمنطق والاسلوب وطموحاتها تحديدا للهدف.

هذا المفهوم للنظرية ولتطويرها بالممارسة العملية يجعلنا نتوقف لنحدد في البداية كيف تتحدد النظرية، وكيف تتجسد ماديا في الانسان لتعطي التنظيم الذي لا تكون هنالك ممارسة بدون وجوده.

كيف تتحدد النظرية..؟

الجماهير الشعبية تعيش في الواقع الفاسد وتعاني منه. ولكن هذه الجماهير لا تستطيع ان تضع نظرية التغيير. فالشروط اللازمة لاستنباط النظرية الثورية تتطلب درجة من المعرفة لا تكون متوفرة عند الجميع. ولهذا فان القانون العام الذي يحدد ضرورة وجود افراد من المجتمع يملكون الحس الثوري، والنهج الثوري في المعرفة يجب ان يسبق تحديد النظرية. هذا القانون ينص على انه لا حركة ثورية بدون طليعة ثورية. ومن هنا يتضح ان عملية ميلاد النظرية تقترن اساسا بعملية ميلاد التنظيم. لان الفرد او مجموعة الافراد الطلائعيين هم اول من يتجسد منهم الفكر ماديا. ولكن يكفي ان تتجسد الافكار في مجموعة الافراد الذين وضعوها حتى نقول ان لدينا تنظيم؟ الجواب.. لا ولكن هذه المرحلة التي تتبلور منها الافكار لتحديد النظرية، نسميها في العمل الثوري مرحلة التكوين. ونطلق على تنظيم هذه المرحلة اسم تنظيم البؤرة او النواة. ومرحلة التكوين في العمل الثوري هي في الحقيقة مرحلة التكوين والتبلور الفكري وليس التنظيمي. وما تجسد الفكر في هذه المرحلة في الافراد الا نتيجة توجههم لبلورة الافكار الثورية. ففي هذه المرحلة يتم التعرف على القوانين العامة، ثم يتم التعرف على الواقع لتحديد القوانين الخاصة ولتثبيت الاسس والعناصر المكونة للنظرية. اما تنظيم هذه المرحلة، فانه يتصف بكونه يضم عددا محددا من الافراد المؤهلين فكريا وذوي المواصفات القيادية، الذين يرتبطون معظم الاحيان بروابط القرابة او المعرفة الشخصية التي تغرس بينهم عوامل الثقة المطلقة. ويتوقف مدى نجاح الحركة الثورية في معظم الاحيان على طبيعة الصلابة واستنباط القوانين، لا يمتلكون صفة الصلابة الثورية، ولهذا فان البنية التنظيمية لا تأخذ الشكل المحكوم بمبدأ المركزية الديمقراطية الا في المراحل الثورية التالية، الناتجة عن النشاط التعبوي والتنظيمي لتنظيم النواة.

إن اولى المهام الملحة على اعضاء تنظيم النواة هو نشر الافكار الثورية الجديدة. هذا الانتشار يخلق بالضرورة حالة جدل حولها، مما يخلق المناخ المناسب لبداية استقطاب الانصار وتحديد اسس البناء

التنظيمي القادر على تجسيدها والممارسة على أساسها لتغيير الواقع الفاسد جذرياً. ان انتشار الافكار الثورية وسط الجماهير واكتسابها لشهرة واسعة لا يعني شيئاً ما لم تجسد هذه الافكار في بنية تنظيمية سليمة. ومن هنا فان القانون الثوري العام، الذي يحكم هذه المرحلة المتطورة من مراحل العمل الثوري، هو انه لا حركة ثورية بدون نظرية تنظيمية ثورية. ولهذا فان المرحلة التالية لمرحلة التكوين تتسم بصفة التركيز على نمو البنية التنظيمية بصورة سليمة وعبر شروط ومواصفات ضرورية. ويتصف تنظيم مرحلة التركيز هذه بأنه تنظيم النخبة الثورية. ومن الواضح ان عضوية هذه المرحلة تأتي عبر اختيار اعضاء تنظيم النواة لمن يلمسون منهم الكفاءة والقدرة على تجسيد الفكر الثوري.

ومع بداية نشاط هذه المرحلة، يبدأ تبلور النظرية التنظيمية، ويأخذ مبدأ المركزية الديمقراطية دوره الى التحكم في ديناميكية العمل التنظيمي. ونشاط تنظيم النخبة ينقلنا الى مرحلة التعبئة، التي يتوسع عبرها الانتشار الفكري والتنظيمي، وتتجسد خلالها المراتب التنظيمية والاطر المحددة والا شكال التنظيمية المتلائمة مع الظروف المختلفة. في هذه المرحلة يبدأ بناء التنظيم الطليعي، الذي يجسد النظرية الثورية حقيقة لانه القادر على الممارسة الثورية على اساسها.

ومرحلة بناء التنظيم الطليعي بالثورة هي مرحلة ازدهار مبدأ المركزية الديمقراطية. ففي هذه المرحلة تأخذ الديمقراطية دورها في القاعدة التنظيمية المتلامسة مباشرة مع الساحة الجماهيرية عن طبيعة العلاقة الجدلية بين الثورة وبين الجماهير. وفي هذه المرحلة تأخذ المركزية، التي كانت سائدة في مرحلة التكوين ومرحلة التركيز بالتلاحم الجدلي مع الديمقراطية القاعدية، لتنشأ حالة ولادة ثورية جديدة ترسخ مبدأ المركزية الديمقراطية. ومع تطور النشاط التنظيمي ونمو البنية التنظيمية تصبح المركزية والديمقراطية في حالة تلاحم لا ينفصم، وتبدأ المنظمات القاعدية في ممارسة دورها الفعال في كافة المجالات، ويصبح الفكر الثوري ملكاً للجماهير وليس لنخبة او مجموعة من الافراد، الذين كان لهم شرف استنباطه، ويسود هذه المرحلة (بصورة متطورة عن الصورة، التي كانت سائدة في المراحل السابقة) القانون العامل، الذي ينص على انه لا حركة ثورية بدون ممارسة ثورية. ففي هذه المرحلة يتم استخدام الاسلوب الثوري للتغيير بصورة فعالة ويصبح الانتماء للحركة يعني الاستعداد للتضحية، لان العنف الثوري والكفاح الشعبي المسلح يبدأ أن دورهما في التغيير.

إن توقف نمو العمل التنظيمي عند مرحلة التأسيس، يحول النظرية الثورية الى مجرد كتاب قد تستفيد منه الاجيال القادمة. اما التوقف عند مرحلة التركيز وعند حدود اطار تنظيم النخبة، فانه يحول النظرية الثورية الى فكر تأمري قد يجد ظروفًا مناسبة تجعله يصل الى السلطة عبر انقلاب. ولكنه في جميع الحالات يكون قد انحرف عن مساره الثوري. ومن هنا فان استمرار النمو التنظيمي لتحقيق حالة التعبئة والتنظيم الطليعي هو الضمانة الحقيقية لتجسيد الفكر الثوري. وعند الوصول الى هذه المرحلة تكون الثورة قد بدأت تجسد ذاتها عملياً لتحطيم اركان الواقع الفاسد.

ولا يمكن للتنظيم الطليعي ان يحافظ على طليعته ودوره دون التمسك المحازم بمبدأ المركزية الديمقراطية. وكما نفهم هذا المبدأ الرئيسي للتنظيم، فلا بد من استعراض ميكانيكية الانتماء منذ لحظة الايمان بالفكر الثوري حتى لحظة اكتساب العضوية. يبدأ الانتماء التنظيمي دائماً باختيار حر من الفرد للفكر الذي يؤمن به، والذي يستعد لتجسيده، مادياً في ذاته، ويعمل على تحويله الى حقيقة عبر الممارسة.

ولا يأتي هذا الاختيار الحر نتيجة حالة نفسية انفعالية، وانما نتيجة تفاعل خصب بين الفكر والعقل

الانساني. وهذا الانتماء الطوعي من قبل الفرد، لا يتجسد في الواقع البنيوي التنظيمي الا اذا تلاقت ارادة التنظيم مع ارادة الفرد. وهذا يعني انه ليس من حق كل من يريد الانتماء لتنظيم ما ان يصبح فيه. هذه الشروط التي يتطلبها التنظيم من الفرد قبل ان يقبله عضوا هي التي تحدد امكانية الانتساب التنظيمي او عدمه. فكما ان الفرد يجد من بين مجموعة الافكار المطروحة لتغيير الواقع الذي يعيشه بالوسائل والاساليب المختلفة لتلك الحركة التي تعبر عن قناعاتها فيقرر الانتماء لها، فان التنظيم ايضا لا يقرر ادخال الاعضاء الجدد الا بعد اقتناع بانهم اهل لعضويته، والفرد في المجتمع، قبل انتمائه لاي حركة ثورية، يضع بينه وبين نفسه مجموعة من الشروط التي يجب ان تتوفر في الحركة التي يطمح الى الانتساب لها. وبعد دراسة لمعطيات الواقع يقرر أي من الافكار المطروحة اقرب الى تحقيق تلك الشروط، فيختار. وقد يجد الفرد نفسه نتيجة احتكاك مباشر مع اعضاء حركة ثورية ما، مقتنعا بأنها تعبر عن افكاره دون ان يطلع على الافكار الاخرى، او تسمح له الظروف بالمقارنة فيقرر الاختيار الوحيد الذي اقتنع به. وفي كلا الحالتين يأتي التقرير بالاختيار نتيجة القناعة بالنظرية الثورية التي تقوم الحركة على اساسها، ويمدى مطابقة هذه النظرية لواقع الممارسة كما يلمسها.

والنظرية التي يبدأ الفرد قبل انتسابه بمعرفتها، تتلخص باطلاعه على البرنامج السياسي للحركة، وقبوله به. واطلاعه على النظام الداخلي وطبيعة الحياة الداخلية للحركة الثورية، واقتناعه بها.

اما ارادة التنظيم وموافقة على انضمام الفرد الى عضويته، فانها ايضا تتطلب دراسة من جهة اللجان المختصة بالعضوية لامكانيات الفرد الحقيقية. فالدوافع التي تجعل الافراد يطلبون الانتساب، الى تنظيم يكون قادرا على انتقاء الاعضاء الذين يملكون بالفعل شروط الانتساب. وحتى لا تقع التنظيمات الثورية في مصادم القوى المضادة عبر المندسين والانتهازيين، فانها لا تقبل عضويتها الا بعد اقتناع كامل بان الفرد يطلب الانتماء عن وعي وايمان بالنظرية الثورية للحركة اولا، وانه قادر ومؤهل لتحمل عبء العضوية ومسؤوليتها، وقادر على الاسهام النشط الفعال في النضال من اجل تحقيق اهداف الحركة الثورية ثانيا. وليس مطلوبا من التنظيم ان يوافق على منح العضوية لكل من يطلبها فورا، حتى وان تحققت القناعة اللحظية. فشروط الانتساب لتنظيمات الحركة الثورية تحدد ضرورة تزكية طالب الانتساب من قبل عضو او اكثر من الملتزمين بالحركة. وهذا ايضا لا يكفي، حيث ان هنالك مرحلة تجريبية لا بد ان يمر بها العضو تختلف تسميتها وهدفها بين حركة ثورية واخرى، فهي مرحلة العضو النصير او المرشح او الاثنين كما في بعض الحركات. وهي ايضا تتراوح بين الاشهر والسنوات طبقا للانظمة الداخلية المختلفة. وفي المراحل التجريبية يتم تدريس العضو وتجربته لتحقيق قناعة التنظيم بأهليته للانتساب كعضو عامل في الحركة الثورية.

يتضح مما تقدم الى لحظة الاختيار الحر الطوعي للفرد، والتي يقرر فيها الانتساب لتنظيم حركة ما، تأتي دائما متقدمة على اللحظة التي يقرر فيها تنظيم الحركة الثورية منح حق الانتساب للعضو، انه اكتساب لا يأتي الا نتيجة التفاعل الجدلي بين اللحظتين.

بتفاعلها، مع لحظة التنظيم (اللحظة المركزية) بمنح العضوية، وبهذا التفاعل تتحقق المركزية الديمقراطية، التي تشكل المبدأ الرئيسي للبنية التنظيمية، حيث انها تحقق المركزية النابعة من اختيار ديمقراطي حر.

ان الممارسة على اساس المركزية الديمقراطية منذ البداية ومع اللحظات الاولى للانتساب، لا تلغي حقيقة وجود انتسابات كثيرة للحركات الثورية، تتم دون الاخذ بمبدأ المركزية الديمقراطية، ومرد هذه

التجاوزات هو انتقال بعض الامراض السائدة في المجتمع الى داخل التنظيم. فقد تأخذ المواقف المزاجية والفردية دورها في منع العضوية او منحها. وقد لا تتطابق تزكيات الاعضاء مع حقيقة نظام الانتساب. ومن الضروري ان يكون جدل اللحظة الديمقراطية مع حقيقة نظام الانتساب. من الضروري ان يكون جدل اللحظة الديمقراطية واللحظة المركزية مفهوما على حقيقته عبر سلسلة الاوضاع الذاتية والموضوعية التي تعيشها الحركة الثورية. ففي حالات التكوين الاولى لخلايا الحركة او في الظروف الشديدة السرية، التي تتعذر فيها الاجتماعات، ويتطلب تنسيب الاعضاء اعلى درجات السرية، يصبح الامتداد التنظيمي افقياً وليس هرمياً، ويقوم العضو بدور لجنة بكاملها. فهو الذي يحاول استقطاب الاعضاء الجدد، وهو الذي يزكيهم وهو الذي يحدد نوعية المهمات التي على اساسها يقرر قبولهم ويضمهم الى تنظيم الحركة.

وفي مثل هذه الحالات تتقارب اللحظة الديمقراطية واللحظة المركزية الى درجة التداخل، فقد تأتي المركزية سابقة للخطا الديمقراطية، وذلك عندما يعرض عضو الحركة على احد الاشخاص الانضمام الى الحركة، وذلك بعد دراسته واستقصائه له. وقد يأتي العرض والقبول متناغمين وفي نفس الجلسة.

ان اكثر الظروف الذاتية والموضوعية خطورة على البيئة التنظيمية للحركة الثورية وعلى الالتزام بمبدأ المركزية الديمقراطية هي تلك التي تأتي في مرحلة الانتقال من السرية الى العلنية. وحيث انه من الطبيعي ان يأتي هذا الانتقال نتيجة مرور الحركة الثورية بمرحلة مد وانتصارات، فان الاقبال الجماهيري على الحركة والكم البشري الهائل الذي يتقدم طالبا الانتساب للثورة يشكل حالة ارباك شديدة لقيادة الحركة وكوادرها. فالحركة الثورية، التي حققت انتصارات حقيقية، تكون بالنتيجة قد قدمت تضحيات حقيقية وفقدت عددا لا يستهان به من كوادرها، وعندما يأتي السيل الجماهيري، طالبا التنظيم تكون الحركة غير قادرة على استيعاب هذا المد استيعاباً خلاقاً، وتصبح اللحظة الديمقراطية ضاغطة وفي مستوى القرار بحيث لا تقسح المجال للحظة المركزية بأن تأتي بعد تطبيق شروطها الاساسية. وفي مثل هذه الحالة تنطبق اللحظة الديمقراطية على اللحظة المركزية المرتبكة، وتعتبر البنية التنظيمية في أصعب مراحل نقائها. هذه المرحلة التي تمر بها التنظيمات الثورية هي مرحلة الحشد. وفيها يفقد التنظيم الطلائعي جزءا كبيرا من طليعته، عبر دخول الاعضاء الطلائعيين معا الى صفوفه.. ويتحول التنظيم من تنظيم طليعي الى تنظيم جماهيري. وقد تصبح مرحلة المد الجماهيري حدا فاصلا، عند تقييم الاعضاء في المستقبل. فالذين التحقوا بالحركة الثورية قبل حدوث المد وفي ظروف الانتقائية والتجريبية الصعبة، يصنعون بطريقة تختلف عن اولئك الذين انضموا للحركة في مرحلة انتصارها وازدهارها ودون المرور بالتجارب اللازمة وبمراحل الاعداد الفردية.

الشروط السبع للمركزية الديمقراطية

لقد عانت المركزية الديمقراطية كمبدأ، من معظم اشكال التنظيم ونظرياته في كافة الحركات الثورية والا حزاب. ولكنها ظلت باستمرار تشكل الضمانة، التي بها حافظت الاحزاب والحركات الثورية على وجودها. وعندما ضربت المركزية الديمقراطية واهملت وتم تجاوزها في بعض التنظيمات، كانت النتائج دائما مدمرة ومنهية لهذه التنظيمات ومفتنة لها، خالقة سلسلة من الانشقاقات والتشرذمات التي يتساوى معها وجود هذه التنظيمات مع عدمه. ومن هنا يمكن القول ان مبدأ المركزية الديمقراطية، وان كان قد عانى كثيرا من التجاوزات وحرّم في كثير من الاحوال من ان يحقق التوازن الجدلي الذاتي، مما ادى الى حرمانه من اثبات ذاته على مستوى الممارسة وظل يستخدم، وحتى في اسوأ الاحوال سيفا مسلطا على رؤوس كل التطلعات نحو تجاوزه كليا لتحقيق حالة العيش الفوضوي او حالة التسلط الفردي والاستبدادي.

والقول ان المركزية الديمقراطية مبدأ جميل على مستوى النظرية، ولكنه غير قابل للممارسة والتطبيق، هو قول مردود. فلقد اثبتت كل الحركات الثورية والاحزاب التي استطاعت ان تحقق اهدافها، انها لم تستطع ذلك الا لانها كانت تمتلك نظرية ثورية صحيحة تجسدت ماديا في بنية تنظيمية صحيحة مبدأها التنظيمي البنيوي الرئيسي هو المركزية الديمقراطية. ومن الملاحظ ان كثيرين ممن يبغضون المركزية الديمقراطية حقها في النظرية يخضعون لاحكامها وشروطها في كافة ممارساتها. فما دام الفرد عضوا في حركة فمن الضروري ان يكون ملتزما باحدى منظماتها القاعدية. وهذا يعني ان العضوية لا تكتمل الا عندما يصبح الفرد عضوا في خلية او حلقة او شعبة وضمن اطار لجنة حركية محددة.

فاذا اخذنا مؤتمرا او لجنة حركية ما، وتابعنا طبيعة تخطيطها وتنفيذها لمهامها منذ بدء الاجتماع الاول حتى نهاية الاجتماع الذي يليه، نلاحظ الممارسات التالية:

1. يبدأ اجتماع اللجنة التنظيمية الاول بانتخابها لاحد اعضائها ليتولى امانة سرها، ويكون حلقة الوصل بينها وبين المرتبة التنظيمية الاعلى. وهذه الممارسة تكرر شرطا اساسيا من شروط المركزية الديمقراطية، وهو انتخاب القيادات على كافة المستويات من القاعدة إلى القمة. وهذا الشرط هو تطبيق لبند اساسي من حقوق العضوية عند كافة الحركات الثورية. وعملية الانتخاب في الاجتماع الحركي للجان أو المؤتمرات تتم في جو ديمقراطي محض، تسيطر فيه اللحظة الديمقراطية سيطرة كاملة ضمن حدود ضوابط ونظام الجلسة الحركية. ففي الاجتماع يحق لكل عضو ان يرشح نفسه وان يمارس الانتخاب بحرية كاملة. ويحق لجميع الاعضاء مناقشة وابداء الآراء في كل من يرشح نفسه. وعند اقفال باب النقاش وابتداء عملية التصويت تسود اللحظة المركزية التي يتمخض عنها القرار الجماعي للاعضاء بتحديد من يختارونه قائدا لهم.

2. إن عملية الانتخاب، في الوقت الذي تمارس فيه وتكرر الانتخاب كأحد شروط المركزية الديمقراطية، تكرر ايضا الشرط الثاني من شروط المركزية الديمقراطية، وهو انصياح الاقلية لقرار الاغلبية. فعندما تتم عملية الانتخاب سواء برفع الايدي (في حالة اللجان) او بالتصويت السري (في حالة اللجان) او بالتصويت السري (في حالة المؤتمرات) فان المرشح المنتخب هو الذي يحصل على اغلبية الاصوات. فالاجماع ليس شرطا من شروط الانتخاب، ولكن الحصول على الاغلبية المطلقة شرط اساسي. وهذا يقتضي اعادة التصويت في حالة عدم حصول احد المرشحين على اكثر من نصف عدد الاعضاء الناخبين. وينطبق هذا على كافة القرارات التي يتم التصويت عليها.

3. يجب ان تسيطر اللحظة الديمقراطية على جو النقاش في الاجتماع الحركي. فمن حق كل عضو ان يشارك في وضع جدول الاعمال وان يطرح المواضيع التي يريدها. وما دام النقاش مفتوحا، فاللحظة الديمقراطية تظل مهيمنة. وفي لحظة اقفال النقاش لأخذ القرار تسيطر اللحظة المركزية ليأتي القرار الملزم للجميع سواء أيدوه او لم يؤيدوه ما دام قد نجح بالتصويت. وحرية النقاش والمشاركة في القرارات المتعلقة بالشؤون الحركية في المؤتمرات وفي المراتب التنظيمية المختلفة تكرر شرطا ثالثا من شروط المركزية الديمقراطية، وهو حق العضو في ان يناقش بحرية في الاجتماعات والمؤتمرات الحركية، وان يقدم اقتراحاته قبل ان تتخذ القرارات المتعلقة بسياسة الحركة وبرنامجه ونظامها الداخلي ونشاطها العملي وان يعبر عن رأيه ويدافع عنه.

4. إن اجتماع اللجنة الحركية او الهيئة القيادية يعني تكريس ممارسة العمل الجماعي في النقاشات واخذ القرارات الملزمة للجميع. وان الاجتماع هو تفاعل لمجموع ارادات وفعاليات ومسؤوليات الاعضاء التي تشكل مع بعضها وحدة متكاملة ما دام الاجتماع قائماً، وتكون فيه سيطرة اللحظة الديمقراطية بانصياح الفرد للجماعة وبتكريس مبدأ القيادة الجماعية الذي يشكل الشرط الرابع من شروط المركزية الديمقراطية. وعند صدور القرارات وانتهاء الاجتماعات يتحمل كل عضو مسؤولية شخصية ضمن دائرة اختصاصه. وهذا يعني ان القيادة الجماعية لا تعفي الاعضاء مسؤوليتهم الشخصية المتعلقة بالمهام المنوطة بهم.

5. إن الافراد او الهيئات القيادية المنتخبة في اللجان او المؤتمرات مطالبة بان تقدم كشف حساب دوري امام اللجان او المؤتمرات التي انتخبهم، حتى تتم محاسبتهم على اساسه، وحتى يتكرس مفهوم حق الاعضاء في ممارسة النقد لكل الممارسات التي شملها التقرير لتقييم فعالية وقدرة العضو المنتخب على اساسه. وفي الوقت نفسه يفسح المجال للعضو في ممارسة النقد الذاتي. وان واجب الافراد والهيئات القيادية المنتخبة، يقتضي ان تقدم التقارير الدورية إلى اللجان او المؤتمرات التي انتخبهم لتتم محاسبتهم على اساسها. وهذا يكرس الشرط الخامس من شروط المركزية الديمقراطية، والذي على اساسه استمرار القيادات، فتحدد اللجان او المؤتمرات امكانية استمرارهم في تحمل مسؤولياتهم القيادية باعادة انتخابهم او بنزع الثقة عنهم اذا جاءت المحاسبة في دورات استثنائية للمؤتمرات.

6. عندما يتوجه العضو لممارسة المهام المنوطة به والمقررة في الاجتماع الحركي، فان المراتب التنظيمية الادنى التي يقودها مطالبة بالانصياح للقرارات التنظيمية الصادرة عن المرتبة التنظيمية الاعلى. واذا كانت القرارات قد اتخذت بعد نقاشات في المرتبة التنظيمية الاعلى، فانه من العبث الموافقة على اعادة مناقشتها في المراتب التنظيمية الادنى، لان مثل هذه الممارسة تشل الحركة الثورية وتحولها إلى نادي للنقاش، وهنا يتم تكريس الشرط السادس من شروط المركزية الديمقراطية، وهو الذي يسيطر في اللحظة المركزية سيطرة فاعلة لتكريس الانضباط الصارم تحت شعار (نقد ثم ناقش) الذي هو تكريس لشرط انصياح المراتب التنظيمية الادنى لقرارات المراتب التنظيمية الاعلى، ان واجب الاعضاء في التنفيذ الفوري للقرار لا يلغي حقهم بعد التنفيذ في مناقشة صواب القرار او عدمه.

7. إن قدرة العضو المسؤول على تنفيذ مهمة ما، تتوقف على تفهمه الكامل لابعاد هذه المهمة وقدرات تنفيذها من المراتب التنظيمية الادنى وطبيعة البنية التنظيمية التي يشكلونها ومزايا الاعضاء. وحتى يتمكن المسؤول من انجاح مهمته، فان على المراتب التنظيمية الادنى تقديم التقارير المفصلة دوريا على كل نشاطاتها. ان هذا التكريس لحق القيادة في الاطلاع على كل صغير وكبير لتستطيع على اساسها متابعة ومراقبة النشاطات، يكرس الشرط السابع من شروط المركزية الديمقراطية.

اصبح واضحا مما تقدم ان اللحظة الديمقراطية تحظى بالسيطرة الكبرى عبر مسار الممارسة العملية. وان اللحظة المركزية تأتي منبثقة عنها ويشكل تفاعلها الجدلي وحدة لا تنقسم. هذه الوحدة التي يمكن ملاحظتها مع كل شكل من الاشكال الممارسة العملية والتي يمكن تلخيصها بأنها وحدة الحقوق والواجبات للعضو والهيئات على كافة المستويات. فاللحظة المركزية هي تلك التي تمارس فيها القيادة (المراتب

التنظيمية (الاعلى) حقوقا، وتمارس القاعدة واجباتها. اما اللحظة الديمقراطية فهي تلك التي تمارس فيها القاعدة حقوقها وتمارس فيها القيادة واجباتها. وحيث ان الممارسة العملية وتنفيذ كل المهام الحركية يتطلب تطبيق مبدأ الحقوق والواجبات، فان سيطرة مبدأ المركزية الديمقراطية على الحياة الداخلية للحركة، وعلى كل نشاطاتها وعلاقاتها الخارجية بال جماهير وبالمنظمات والحركات الاخرى، وبكل مقومات الواقع الذي تتعامل الحركة معه لتغييره، تصبح شرطا اساسيا من شروط بقاء الحركة الثورية وفعالية وجودها.

فما من حق من حقوق العضو الا ويستلزم واجبا من واجباته. فالنقد يستلزم النقد الذاتي. والمبادرة تستلزم الالتزام. والانتخاب يستلزم الانضباط. والاطلاع الكامل على افكار الحركة وسياساتها والمشاركة في وضع الخطوط السياسية والتنظيمية تستلزم العمل الدؤوب على نشر هذه الافكار وتوسيع قاعدة انتشارها التنظيمية وال جماهيرية. والمشاركة في القيادة الجماعية تستلزم تحمل المسؤولية الفردية. وما دام اعضاء التنظيم في كافة المراتب يتحملون مسؤولية تنفيذ كل المهام التي يتطلبها العمل الثوري وينخرطون بجماع شخصيتهم في كل عمل من اعمال الحركة (فان انفصال الحقوق والواجبات غير ممكن، الا اذا كان هناك انفصال بين الزعماء الفاعلين والكتلة السالبة، والا اذا كان القادة يعملون بالنيابة عن الجماهير ومن اجلها، والا اذا كان موقف الجماهير بالتالي تأمليا وقديرا. بيد ان الديمقراطية الحقيقية، أي الغاء الانفصال بين الحقوق والواجبات ليست حرية شكلية، وانما هي نشاط متضامن ومنسجم يقوم به اعضاء ارادة جماعية).

ان ضرورة التلاحم الدائم بين الحقوق والواجبات وبين كل الممارسات العملية الخاضعة لها، يوضح بصورة لا تقبل المواربة معنى الوحدة التي لا تقبل الانفصام بين المركزية الديمقراطية ليس في العمل التنظيمي فحسب، وانما في كل الممارسات التي يقوم بها اعضاء الحركة الثورية. فالمركزية الديمقراطية المتوازنة دياكتيكيا والفاعلة في مجال تكريس وحدة التنظيم، وبالتالي وحدة الممارسة هي النتائج الفعلية لوحدة الفكر. وان كل حالات الانفصام في تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية ترجع في الاصل الى خلل في الوحدة الفكرية للحركة الثورية.

ان الوحدة الفكرية تعني ببساطة وحدة الاهداف، ووحدة الاسلوب ووحدة المنطلقات. وعلى اساس هذه الوحدة الفكرية يتم انشاء وبناء وتشكيل التنظيم الذي يجسد ماديا هذه الافكار ويمارس على اساسها.

وهنا تكون البنية التنظيمية منسجمة كليا مع البنية الفكرية للحركة الثورية، ومن هذا الانسجام تنطلق الممارسات الفاعلة والمؤثرة في الواقع المنوي تغييره بالاتجاه الصحيح دائما، لانها تكون منسجمة مع المنطق التطوري للتاريخ. فعندما نقول ان الهدف هو تحرير فلسطين تحريرا كاملا من الكيان الصهيوني اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا، واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة ذات السيادة على كامل تراب الوطن الفلسطيني، والتي تحفظ للمواطنين فيها حقوقهم الشرعية على اساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر او الدين او العقيدة. فان كل عضو في التنظيم يجد ان واجبه يقتضي منه التضحية المطلقة لتحقيق هذا الهدف، وفي نفس الوقت يجد ان من حقه ان يعمل على تحقيق هذا الهدف كاملا غير منقوص. ومن هنا يجسد الفكر مبدأ عدم الانفصال بين الحقوق والواجبات، بحيث يصبحان في الحقيقة شيئا واحدا. وفي سبيل تحقيق الهدف الواحد الواضح تصبح كل اشكال الممارسة هي حقوق وواجبات المناضل الملتزم، فالانتماء حق وواجب، والمشاركة حق وواجب، والتضحية حق وواجب، وتحقيق النصر حق وواجب، وما دام هذا الاساس الفكري واضحا، فان وحدة المركزية والديمقراطية تظل واضحة وتلعب دورها الفاعل في حل التجاوزات الجزئية والشكلية.

اما اذا طلع علينا بعض اعضاء التنظيم وهم يطرحون مقولات جديدة متناقضة مع الهدف تحت شعارات ان السياسة هي تحقيق الممكن، ضاربين عرض الحائط بدور الحركة الثورية التاريخية، فان حالة فكرية جديدة تطرح نفسها داخل البنية التنظيمية للحركة الثورية، واذا كانت الديمقراطية تسمح للاعضاء ان يطرحوا داخل الاطر التنظيمية كل الافكار التي تخطر على بالهم، فان واجب الحركة الثورية ان تصون فكرها الاستراتيجي من الانحرافات. فالقول بأخذ جزء من فلسطين بقوة السلاح واقامة سلطة وطنية مقاتلة عليه كقاعدة لتحرير كل فلسطين هو في صميم الهدف والطريق الصحيح نحو تحقيقه. ان الفرق بين الطروحات التي يتم فيها التنازل الاستراتيجي للعدو وتلك التي تستخدم فيها الثورة تكتيكاتها الثورية الملزمة بالخط الاستراتيجي الهام هو فرق شاسع، فالاول يمزق فعليا وحدة الفكر الثوري، وبالتالي يمزق وحدة التنظيم. وهنا تقف المركزية الديمقراطية عاجزة عن تحقيق ذاتها.

ان عدم فهم بعض الاعضاء لخطوات تكتيكية تتبناها الكوادر والقيادات، يحصر الخلل في المركزية الديمقراطية ضمن الاطر الدنيا، ولكن، رغم حالة الارباك التي يخلقها مؤقتا، لا تلبث نتائج التكتيك الصحيح ان تعطي مردودها الصحيح في خدمة الاستراتيجية لنؤكد من جديد وحدة التلاؤم الاستراتيجي والتكتيكي مع المركزية الديمقراطية وبالتالي تكريس وحدة التنظيم. اما الخطوات التي يدعي البعض انها تكتيكية ويرى البعض الاخر ان الممارسة في اتجاه تحقيقها تدل على انها ليست في خدمة التوجه الاستراتيجي العام، فانها تكرر حالة الوحدة الفكرية داخل الاطر التنظيمية.

ويصل هذا التكريس مداه اذا كان الانقسام الفكري قد وصل الى اطر القيادة الصفوف الاولى. هنا يجد التنظيم نفسه امام حالة انفصام فكري. ويلعب الصراع الداخلي دوره في تأزيم الحياة الداخلية للحركة الثورية وينتج عن هذا الوضع مركزين او اكثر، كل مركز (يتبنى هدفا محددا. وتتولد بالتالي تكتلات تنظيمية متناحرة، ويصبح الغطاء الشكلي لوجود حركة ثورية واحدة نوعا من الخداع الذاتي. وهنا تلعب الكوادر والقيادات الاكثر ايمانا بحتمية النصر والاكثر استعدادا للتضحية دورها التاريخي بالتشبث بالخط الفكري الصحيح. خط الهدف الاستراتيجي الذي يتبنى كل الاهداف المرحلية التي تخدمه ويحارب بلا هوادة كل الانحرافات اليمينية التي تفرط بالهدف الاجل في سبيل تحقيق مصلحة ذاتية آنية، بنفس الشدة التي يحارب بها الانحرافات اليسارية التي تزايد على الهدف الآني والعاجل في سبيل مصلحة آجله).

ان البنية التنظيمية الصحيحة والمتينة تحارب الانحرافات الفكرية وهي في المهد، فلا تسمح لها بالتفشي والوصول الى درجة التهديد بالانقسامات. ولكن بعض الانتهازيين يستفيدون من الظروف الذاتية والموضوعية التي تمر بها الحركة الثورية ويعملون على حرفها عن خطها الصحيح. والحركة الثورية لا تستطيع ان تؤكد وحدة فكرها بغطاء شكلي تحت شعارات، مثل (حتى لا يستفيد الاعداء من هذا الخلاف). فالخلاف داخل الحركة الثورية ومن اصول مبدأ المركزية الديمقراطية مقبول، بل ومطلوب حتى تتكسر عملية التطور. فالصراع ضمن الوحدة هو قانون اساسي من قوانين التطور وهو اساس الوحدة التي لا تنفصم بين المركزية والديمقراطية.

ولكن الانحرافات الفكرية مرفوضة داخل الحركة الثورية، لانها تكرر حالة الانفلاش والميوعة في البنية التنظيمية التي تسمح، بل وتدفع القيادات نحو الانحراف بالثورة، واجهاضها والمساومة عليها.

ومن هنا يمكننا القول بان التسليم بوجود اكثر من مركز داخل الحركة الثورية، والسماح لتفشي

التكتلات والروح الليبرالية هو موقف انقسامى غير وحدوى تماما، كما ان التسليم بضرورة بتر وفصل كل اقلية تختلف مع المركز هو موقف غير وحدوى ايضا.

فالوحدة التي لا تنقسم بين المركزية والديمقراطية، تعنى ان حالة الانفلاش هي حالة فوضوية ليبرالية تقسم مبدأ المركزية الديمقراطية. وان حالة التعسف والا استبداد هي ايضا تحطيم لمبدأ المركزية الديمقراطية وتسليم بالدكتاتورية الاستبدادية الفردية.